

1 of 5 10/24/2021, 10:01 PM

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ـ م / ٤٦ التاريخ ـ ١٤٠٨/٩/٨هـ .

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام بجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ١٣٨٢/١١/٥هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦٣) وتاريخ ١١٣٩٢/٧/١٣هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٠٨/٧/٥

رسمنا بما هو آت :

أولا _ الموافقة على نظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيها يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .

التوقيع فهد بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الْمِنْكِنَّالِكُغَنِينَالِيَّعُوْرُيَّيَّا الأمانذالعامة لجاسل لوزراء

قرار رقم ۱۹۰ وتاریخ ۱٤۰۸/۷/۵هـ

إن مجلس الوزراء

وبعد الاطلاع على نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٣ وتاريخ ١٣٨٢/١١/٥هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦٣ وتاريخ ١٦٣ ما ١٣٩٢/٧/١٣هـ.

3 of 5

وبعد الاطلاع على توصيتي اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٥٩ وتاريخ ١٤٠٨/٦/٢٧هـ ، ورقم ٧٧ وتاريخ ١٤٠٨/٦/١٣هـ . يقرر مايلي :

أولا _ الموافقة على نظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانيا۔ نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

التوقيع عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء

4 of 5 10/24/2021, 10:01 PM

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام متوبات انتمال صفة رجل السلطة المابة البادة الإباس ،

رجل السلطة العامة في تطبيق أحكام هذا النظام هو كل من يخوله النظام سلطة تنفيذ الأوامر والتعليمات، وضبط المخالفات، التي تقع في دائرة اختصاصه.

المادة الثانية ،

كل من انتحل صفة رجل السلطة العامة يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أو بغرامة لاتزيد على خمسين الف ريال أو بهما معا فإذا كان ارتكاب الجريمة مصحوبا بالإرهاب، أو الاستغلال، أو كان من أنتحلت صفته من رجال المباحث، أو الاستخبارات، أو أحد العسكريين، أو من في حكمهم فيعاقب الفاعل بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على مائة وخمسين الف ريال، أو بهما معا .

الماحة الثالثة :

تُقام دعوى الاتهام بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام من قبل المدعي العام أمام ديوان المظالم للفصل فيها .

المادة الرابعة :

لا يمنع تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام من محاكمة الجاني أمام القضاء المختص عن أي جريمة أخرى .

المادة الخامسة ،

يُصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

البادة السادسة ،

يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام(١).

(١) نشر في جريدة أم القرى في عددها رقم (٣٢١٣) وتاريخ ١٤٠٨/١٠/١٢هـ.